اثر معاهدة برلين في العلاقات الالمانية _ السوفيتية عام ١٩٢٦

الكلمات المفتاحية: معاهدة برلين – المانيا – الاتحاد السوفيتي

ليث صالح عبد صالح ١.د.وسام علي ثابت
جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الإنسانية
la3738489@gmail.com wisamali.thabit@gmail.com

الملخص

شكلت مسألة العلاقات الألمانية مع الاتحاد السوفيتي في ضوء معاهدة لوكارنو والالتزام بالانضمام الى عصبة الأمم تحدياً اخر، اذ سعى الباحث الى متابعة تلك العلاقات بين المانيا والاتحاد السوفيتي من خلال توقيع معاهدة برلين في عام ١٩٢٦.

ان فكرة البحث جاءت لمتابعة مسار تلك العلاقات الألمانية السوفيتية، اذ هدف البحث الى تسليط الضوء على معاهدة برلين، بعد فشل مفاوضات المانيا مع الدول الغربية للانضمام الى عصبة الأمم، فقد حافظت معاهدة برلين على روح معاهدة رابالو، وكذلك أسهمت في تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

المقدمة

نطاق البحث : –

تناول البحث اثر معاهدة برلين في العلاقات الألمانية السوفيتية عام ١٩٢٦، واثرها في مسار تلك العلاقات بين البلدين ولاسيما في الجانبين السياسي والاقتصادي.

وهنا تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على معاهدة برلين ومحاولة المانيا الانضمام الى عصبة الأمم، إذ ان معاهدة برلين عززت ووسعت من بنود رابالو، وكان هدفها الأساس هو الحفاظ على روح رابالو، وكذلك الاتفاق بين المانيا والاتحاد السوفيتي على بقاء احد الطرفين على الحياد وعدم الاعتداء اذا ما تم مهاجمة الأخرى من قبل دولة ثالثة، كما أسهمت في تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

قسم البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تضمنت استنتاجات الباحث، تطرق المحور الأول الى تتبع الخطوات الأولى في عقد معاهدة برلين عام ١٩٢٦، ثم تناول المحور الثاني مضمون معاهدة برلين وبنودها، بينما تناول المحور الثالث اثر معاهدة برلين في العلاقات الألمانية السوفيتية خلال العام ١٩٢٦، ودورها في التوازن بين الشرق والغرب، ثم تلت الخاتمة هوامش توضيحية وكذلك مصادر متنوعة استخدمها الباحث في سبيل الحصول على المعلومات القيمة.

والله ولي التوفيق

اولاً: – ممهدات معاهدة برلين ١٩٢٦ والظروف التي رافقتها.

في نهاية عام ١٩٢٥ بعد ان قامت المانيا بتسوية حدودها الغربية، وابرام معاهدة لوكارنو التي نظمت علاقاتها الدولية، بالمقابل عمل الاتحاد السوفيتي على استئناف جهوده للتوصل الى اتفاق سياسي مع المانيا، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ اخبر السفير السوفيتي نيكولاي كريستنسكي (Nikolai Krestinsky)[١]، وزير الخارجية الالماني غوستاف ستريزمان (Gustav Stresemann)[٢]، انه يرحب باستئناف المفاوضات حول اتفاقية سوفيتية المانية، لكن وزير الخارجية الالماني ستريزمان اعتقد ان الوضع السياسي العام لا يزال غير واضح منذ ان وافق البرلمان الالماني الرايخستاغ (Reichstag)[٣]، على معاهدة لوكارنو ، وكذلك دخول المانيا المتوقع في عصبة الامم[٤]، الى جانب ذلك، أراد التشاور مع السفير الألماني فون بروكدورف رانتزاو (Von Brockdorff Rantzau)[٥]، الذي كان من المقرر ان يصل الى برلين قريباً قبل بدأ المفاوضات، ثم ذكر كريستنسكي انه يتوقع ان يأتي المفوض السوفيتي للشؤون الخارجية جورجي شيشيرين (GeorgeChicherin)[٦]، الى برلين للاحتفال بالعيد البلشفي الوطني في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٥، وستتاح الفرصة لستريزمان لتبادل الآراء مع شيشيرين، ولكن على الرغم من ذهاب غوستاف ستريزمان الى حفل الاستقبال الا انه لم يتحدث مع شيشيرين في هذا الامر[٧].

واصل السوفييت جهودهم من اجل معاهدة الحياد وعدم الاعتداء، بعد ان اصبحت معاهدة لوكارنو حقيقة واقعة، لم يكن وزير الخارجية الالماني ستريزمان الذي تجنب ابرام هذه المعاهدة من خلال اقتراح ديباجة المعاهدة التجارية، على استعداد لتجاوز الاتفاق العام للحياد الوارد في مقترحاته، وكانت مسألة عضوية المانيا في عصبة الأمم واخلاء منطقة الراين هما

المشكلتان التاليتان الذي ينوي ستريزمان حلهما، لم يقطع المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لكنه لم يندفع بسرعة نحو معاهدة يمكن ان تخلق صعوبات لسياسته الغربية[٨].

وصلت الضغوط على وزير الخارجية الالماني الى حد غير مسبوق عندما وصل شيشيرين الى برلين في نهاية كانون الأول ١٩٢٥، لمواصلة المفاوضات والتوصل الى اتفاق سياسي بين الجانبين، وبعد ان عاد شيشيرين مباشراً من المحادثات مع رئيس الوزراء الفرنسي اريستيد بريان (Aristide Briand)[٩]، في باريس،إذ استخدم شيشيرين البطاقة الفرنسية البولندية كوسيلة ضغط ضد المانيا، وقال في مؤتمر صحفي ان "الوضع العام الحالي الأكثر ملائمة لتنمية علاقات ودية مستقرة بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا"، لم يتم التوقيع على اتفاقية سوفيتية فرنسية، وأشار مفوض الشؤون الخارجية شيشيرين الى ستريزمان انه يريد التفاوض على معاهدة سوفيتية المانية،غير ان وزير الخارجية الالماني ستريزمان رفض ذلك الاقتراح ، إذ ان تلك المعاهدة ستمنح شيشيرين حق النقض ضد قرار المانيا الانضمام الى عصبة الامم، وبعد ذلك قرأ ستريزمان على شيشيرين نص اقتراح الماني مضاد في شكل معاهدة بدلاً من ديباجة او تبادل ملاحظات، واخذ المفوض السوفيتي للشؤون الخارجية ينظر بإيجابية لمثل تلك الفكرة خلال اجتماعهم الأخير[١٠].

أعلنت المسودة الألمانية ان المانيا ستظل محايدة في حالة وقوع هجوم على الاتحاد السوفيتي، وذكر وزير الخارجية الالماني ستريزمان انه لا توجد فرصة لجر المانيا الى صراع اثارته الحكومة السوفيتية، وخلال المناقشة بين موسكو وبرلين، اتفق شيشيرين وستريزمان على ان المفاوضات يجب ان تستمر على أساس المسودة الألمانية في موسكو، وفور وصول كل من السفر الالماني في موسكو بروكدورف رانتزاو والمفوض السوفيتي للشؤون الخارجية الى برلين في كانون الثاني ١٩٢٦، وأضاف ستريزمان انه بغض النظر عن السرعة التي تم بها التوصل الى اتفاق نهائي، فان المانيا لن توقع على معاهدة جديدة مع الاتحاد السوفيتي، حتى يتم البت في مسألة عضويتها في عصبة الامم في جنيف[١١].

كان لدى وزير الخارجية الألماني ستريزمان انطباع بان مفوض الشؤون الخارجية شيشيرين كان راضياً عن انطباعاته عن برلين، وان تحالف الدول الغربية ضد الاتحاد

السوفيتي قد تبدد، وجرت جميع المفاوضات بطريقة ودية، وكانت هناك كل المؤشرات على ان التوتر قد خف[١٢].

طلب وزير الدولة في وزارة الخارجية فون شوبرت من براتمان برودوفسكي (Bratman Brodovsky) مساعد السفير السوفيتي في برلين، ان يرسل الى مفوض الشؤون الخارجية شيشيرين مسودة البروتوكول الألمانية التي كان يأمل ان يقبلها الاتحاد السوفيتي بدلاً من معاهدة رسمية، وكرر المشروع بشكل أساسي الإرادة المعلنة سابقاً لمواصلة التعاون في المسائل السياسية والاقتصادية بروح رابالو بهدف المساهمة في السلام في أوروبا، وأشارت بعض النقاط الجديدة الى عضوية المانيا الوشيكة في عصبة الأمم، وهكذا أعلنت المانيا نيتها معارضته وعدم المشاركة في أي عقوبات قد تفرضها العصبة على الاتحاد السوفيتي، اذ اعتبرت المانيا هذا مخالفاً لفكرة السلام، ولا يمكن لألمانيا بالطبع التمسك بهذا الموقف اذا اصبح الاتحاد السوفيتي هو المعتدي، وهو الوضع الذي افترضت المانيا انه لن يحدث، علاوة على ذلك؛ تضمن المشروع حكماً بعدم المشاركة في مقاطعة اقتصادية او مالية موجهة ضد الجانب الاخر[١٣].

قدمت المانيا ايضاً فكرة ابرام اتفاق تحكيم مع الاتحاد السوفيتي مما سيسمح بتسوية النزاعات من خلال التحكيم، وطلب ستريزمان من شيشيرين ان يعتبر ذلك الاتفاق غير رسمي حتى تشكيل حكومة المانية جديدة[١٤]، وارسل شيشيرين رده الى ستريزمان في بداية كانون الثاني عام ١٩٢٦، وأشار فيه ان الحكومة السوفيتية ترغب في ان تكون الاتفاقية المقترحة مصاغة بشكل ادق، ومستندة الى أساس التزامات محددة، اذ قدم الالمان مشروعاً جديداً، ولم يكن بروتوكولاً هذه المرة وانما معاهدة جديدة[١٥].

اعرب نائب السفير السوفيتي في برلين براتمان برودوفسكي خلال زيارته المنتظمة في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦، عن رأيه الشخصي بأن البروتوكول كان غامضاً للغاية، ولم يتم تلقي أي رد من موسكو، لكن من خلال الاطلاع على ملاحظات ان المفوض السوفيتي للشؤون الخارجية شيشيرين اظهر ان اقترح بروتوكولاً بالإضافة الى معاهدة، بدلاً من بروتكول واحد[١٦].

استقبل وزير الخارجية الألماني ستريزمان السفير السوفيتي كريستنسكي بعد عودته الى برلين في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦، واعترف ستريزمان بان خلافه مع شيشيرين حول مسألة الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، ويجب ان يكون مجرد بروتوكولا او معاهدة مقترنة ببروتوكول، وكان ذلك نتيجة لسوء فهم بين الجانبين، واكد ستريزمان للسفير السوفيتي بانه وافق على ابرام معاهدة مصحوبة ببروتوكول، وان فردريش غاوس (Friedrich Gauss) المستشار القانوني في وزارة الخارجية الالمانية كان بالفعل يعيد صياغة النسخة الألمانية مع الاخذ بخطاب شيشيرين الى الجانب، ثم طلب من كريستنسكي اجراء محادثات بشأن المسودة المنقحة مع المستشار القانوني غاوس وبروكدورف رانتزاو، لان الأخير الذي كان لا يزال في برلين، ووعد غاوس الذي حضر هذا الاجتماع بأن تكون المسودة جاهزة في اليوم التالي، واعرب عن امله في ان يدرسها ستريزمان والحكومة الالمانية ويوافق عليها، لم يترك غاوس أي شك في ان المسودة لن تحتوي على اعلان الحياد، وعلى الرغم من تلبية رغبات الاتحاد السوفيتي من حيث الجوهر وعد المستشار القانوني في وزارة الخارجية الالمانية السفير السوفيتي في برلين كريستينسكي باستئناف المحادثات قريباً، غير ان المانيا توقفت عن المحادثات مع الاتحاد السوفيتي(١٧).

كانت البعثات العسكرية الألمانية المرسلة الى الاتحاد السوفيتي في وقت مبكر من عام ١٩٢٦، قد تفاوضت دون مراعاة تعليمات السفير الألماني في موسكو، ودون إبلاغه مسبقاً، ابرمت صفقة عسكرية نهائية مع الاتحاد السوفيتي، وفي غضون ذلك اشتكى شيشيرين مراراً وتكراراً للسفير الألماني في موسكو، من عدم الوفاء بالوعود التي قدمها الجيش الالماني الى الجيش الأحمر السوفيتي(١٨).

وفقاً للمعلومات التي حصل عليها السفير الألماني بروكدورف في١٦ كانون الثاني ١٩٢٦ من مصادر خاصة سوفيتية المانية، ان الشركة الألمانية لتعزيز المشاريع الصناعية والتجارية (Gefu)، لا تستخدم الأموال التي اتاحها لها الرايخ لهذا الغرض، بل مقتصرة عن الموافقة على الأموال، ولكنه خسر من خلال العمليات المالية في هولندا، حيث لا يتمكن حالياً من مواصلة العمل بنجاح، اذ لم يتم استبدال (Gefu) بمنظمة أخرى، وان الاتحاد السوفيتي ليس لديه مصلحة في الحفاظ على التعاون السابق، وستكون النتيجة تدهور كبير في العلاقات الألمانية السوفيتية، وكذلك على الساحة السياسية في ضوء ذلك الوضع(١٩)،

هناك احتمال ان يتمكن الاتحاد السوفيتي من دون تعريض مصالحه للخطر، من اتباع سياسة ابتزاز ضدنا بلا رحمة، ويجب توقع ان الاتحاد السوفيتي سيتابع ذلك، وتظل الموافقة على الحصول على أموال من المؤسسة العسكرية الألمانية، لمواصلة التعاون العسكري التقني السابق مرغوباً في ظل تلك الظروف لأسباب سياسية، ولكن يمكن ان يؤدي الى نتيجة إيجابية فقط، اذا كان هناك اتصال مباشر بين المؤسسة العسكرية الالمانية والسفارة في موسكو[٢٠].

من الضروري ايضاً تحديد التعاون المباشر، بين السلطات العسكرية والتمثيل السياسي في موسكو بدقة، من اجل جعل الأموال التي وافق عليها الرايخ قابلة للاستخدام سياسياً ايضاً، نظراً لطابعها السري، ومن الضروري نقل السيطرة على استخدامها الى السفير الألماني في موسكو، ولا يمكن تجنب الضرر الناجم عن النقص السابق في التعاون المباشر المستمر في المستقبل، الا اذا كانت السلطات العسكرية محظورة ليس فقط من المفاوضات السياسية الأساسية بشكل عام، ولكن ايضاً من أي اتصال مباشر مع السلطات السياسية السوفيتية[٢١].

سافر جوزيف اونشليخت (Joseph Unschlecht)، نائب مفوض الدفاع السوفيتي إلى برلين بأقصى درجات السرية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وقدم مقترحات طموحة الى ستريزمان وهانز فون سيكت (Hasn Von Seeckt)[٢٢]، وغيره من الزعماء السياسيين الالمان في الحكومة، اوجز خطط بناء مصانع لتصنيع المدفعية الثقيلة، والمواد الحربية الكيميائية، والأدوات الدقيقة، وغيرها من المواد التي منعت معاهدة فرساي المانيا من امتلاكها او استخدامها، واقترح ان تكون مدارس تدريب الضباط مرتبطة بتلك المؤسسات الصناعية، وبالمقابل طلب دعماً مالياً وعن ضمانات بان تشتري المانيا نسبة معينة من المنتجات العسكرية لان الجيش الأحمر السوفيتي لن يكون قادراً على استيعاب ما يصنع منها[٢٣].

على الرغم من تحسن العلاقات بين السفارة الألمانية في موسكو والحكومة السوفيتية، الا انها كانت بعيدة عما كان يمكن ان تكون عليه العلاقة بين الطرفين، وانه لم يتمكن المفاوضون العسكريون ولا المدنيون حتى ذلك الحين من جني أي فوائد سياسية من التعاملات العسكرية الألمانية مع الاتحاد السوفيتي، وكان السوفييت قد القوا تلميحات حول تحالف عسكري مع المانيا، ولكن السفير الألماني بروكدورف اصر على معارضته لاي شيء بعيد

المدى، ان ما أراده هو اتفاقية سياسية من شأنها ان تكون بمثابة ثقل موازن للمشاركة الألمانية المتزايدة مع الغرب، وفي نفس الوقت يمكن استخدامها للضغط على بولندا[٢٤].

انتقد السفير الالماني بروكدورف في نهاية كانون الثاني ١٩٢٦ سياسة المانيا مع الاتحاد السوفيتي، وكتب ان التعاون في إعادة الاعمار العسكري، بحسب دوائر حكومية سوفيتية بارزة، يشكل الخط الأكثر أهمية بين المانيا والاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فان هذا التعاون في شكله الحالي للأسف لم يجلب أي مزايا سياسية جديرة بالذكر، بسبب المفاوضات التي أجرتها المؤسسة العسكرية الألمانية مع الاتحاد السوفيتي، وجرت دون اتصال كافٍ مع الشخصيات السياسية البارزة في المانيا، واتهم السفير الالماني بروكدورف هو نفسه بأنه لم يتم إبلاغه بشكل موثوق بالوضع الفعلي للمفاوضات، وبالتالي لم يتمكن من الحصول على المزايا السياسية والاقتصادية التي كان يأمل في الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي مقابل التنازل العسكري[٢٥].

اعرب السوفييت عن استيائهم من جمعية النهوض بالمؤسسات التجارية (Gefu)، والعقبات المالية، واشتكوا من بطء التقدم والصعوبات مع شركة يونكرز، ومع مصانع انتاج الغاز السام ومصانع أخرى في الاتحاد السوفيتي، وتم الاتفاق على انه ينبغي حل هذه الصعوبات في المناقشات التي ستعقد في برلين في شباط ١٩٢٦، وان العمل يجب ان يستمر، وطلب الاتحاد السوفيتي ائتمانات مالية كبيرة جداً، وكان يجب ان يكون حوالي (١٠%) منها متاحاً للأغراض العسكرية، وتحدث اونشليخت عن خطط سوفيتية واسعة النطاق، لإنتاج المدفعية الثقيلة، والغازات السامة والأدوات الدقيقة، والتي كان الدعم الألماني مطلوباً لها، اذا كانت المانيا مستعدة للتعاون مع السوفييت، فيمكن تدريب الضباط الالمان في الاتحاد السوفيتي[٢٦].

أراد الاتحاد السوفيتي في ٨ شباط ١٩٢٦ منع اندماج المانيا في الغرب قدر الامكان، ولاسيما فيما يتعلق ببولندا وفرنسا، ولم يرغبوا في التنازل عن المساعدة السوفيتية، المحتملة لتولي قيادة الجيش الأحمر السوفيتي، والذي اعتقد كبار الضباط انه اصبح ذا أهمية متزايدة في المجتمع السوفيتي، ومن خلال التأثير على قادة الجيش الأحمر السوفيتي الذي يمكن ان يصبح في نظر المؤسسة العسكرية الالمانية دولة داخل دولة، وكان من المؤمل ان يكون

بمقدوره تعزيز التطور العسكري في الاتحاد السوفيتي، وفي تعميق التعاون الفني والتقني، كما هو الحال مع التعاون في مجال التسلح، وكان التركيز على أسلحة الطائرات والصناعة الكيماوية وصناعة السيارات المدرعة(٢٧).

زادت الضغوط السوفيتية من اجل ابرام اتفاقية ضمان قوية بالفعل، وبعد ان تقدمت المانيا بطلب للحصول على عضوية عصبة الامم في ١٠ شباط ١٩٢٦،غير انها فشلت قي قبولها في عصبة الامم، وقبل تبادل التصديقات على المعاهدة التجارية في ١١ شباط ١٩٢٦ ، سأل كريستنسكي فون شوبرت عن موعد استئناف المفاوضات حول الاتفاقية السياسية، واعلن السفير السوفيتي في برلين مرة أخرى ان البروتوكول الألماني غير مقبول على الاطلاق، لأنه لم يلزم المانيا بشكل كافٍ(٢٨)، واعتقد شوبرت ان المحادثات يمكن ان تستأنف بعد ان أصبحت الحكومة الالمانية الجديدة على دراية كافية بالموضوع، وفي ١٩ شباط سأل كريستنسكي ستريزمان عن موعد بدء المفاوضات التي لم يتم ذكرها لأكثر من أربعة أسابيع، وأجاب وزير الخارجية الالماني انه تم الاتفاق على صياغة محددة، وانه من الممكن ان تبدء المفاوضات بعد ذلك، قرر ستريزمان انه لا يوجد شيء يعرض للخطر علاقات المانيا مع الغرب(٢٩).

قدمت المانيا في ٢٨ شباط ١٩٢٦، طلبها الثاني للقبول في العصبة، في الوقت نفسه كانت حكومة هانز لوثر (Hans Luther)(٣٠) الالمانية، تحت ضغط مستمر ومكثف ليس فقط من الحكومة السوفيتية، ولكن من غالبية مجلس النواب الالماني ايضاً والعديد من المؤسسات الالمانية لاسيما رجال الاعمال، وقد اذنت لستريزمان بإبرام جلسة رسمية، لعقد معاهدة الحياد مع الاتحاد السوفيتي، ويبدو ان ستريزمان وافق على ذلك القرار، والذي عكس موقفه الرسمي ضد معاهدة الحياد، ومع ذلك لم يتخلى عن مبدأ عدم التوقيع مع السوفييت حتى يتم قبول المانيا في العصبة، وفي نهاية شباط ارسل ستريزمان الى بروكدوف رانتزاو اربع فقرات مسودة قصيرة لمعاهدة جديدة مع بروتوكول ملحق، وكان على السفير الالماني ان يقدمه الى شيشيرين مع النص الشفهي، على ان المانيا لن توقع على المعاهدة الا بعد قبول العصبة عضويتها في اذار ١٩٢٦(٣١).

ثانياً: – مضمون وبنود معاهدة برلين بين المانيا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٦

كانت مسودة المعاهدة الألمانية في جوهرها هي نفسها التي قرأها ستريزمان لشيشيرين في كانون الأول ١٩٢٥ جاء فيما يلي:

١. ظلت معاهدة رابالو أساس العلاقات السوفيتية الألمانية، وتعهدت الحكومتان بتعزيز التفاهم فيما يتعلق بجميع المسائل السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مشترك على بلدانهم.
٢. الحياد في حالة العدوان غير المبرر ضد أي من الدولتين من قبل قوة ثالثة.
٣. التعهد بعدم مشاركة البلدين في مقاطعة اقتصادية او مالية للأخر.
٤. ان تظل المعاهدة سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتحكم التصديق عليها.
٥. نص البروتوكول الملحق الذي اتخذ في النسخة المنشورة شكل تبادل ملاحظات بين ستريزمان وكريستنسكي، على ان كلا الحكومتين تعتبر المعاهدة مساهمة أساسية في السلام العالمي، وان كلا الحكومتين ناقشت خطة المانيا للانضمام الى العصبة، وكانوا مقتنعين بان هذه الخطوة لن تؤثر في العلاقات بينهما[٣٢].

تم الاتفاق بين المانيا والاتحاد السوفيتي على انه اذا طورت العصبة ميولاً مناهضة للسوفييت فان المانيا ستعارض بشدة مثل تلك الجهود باعتبارها عضواً في مجلس العصبة، واعلن البروتوكول انه لا يمكن الزامها ابداً بالمشاركة في أي إجراءات ضد الاتحاد السوفيتي وتم وضعها بموجب المادة (١٦)[٣٣]، والبروتوكول لم يذهب ابعد من ذلك، ولم تكن هناك اتفاقيات سرية[٣٤]، وافق شيشيرين على المعاهدة والبروتوكول بالكامل باستثناء كلمة واحدة، واعترض على البند الوارد في المادة الثانية والذي ينص على الحياد في حالة الاعتداء غير المبرر على احد الشركاء من قبل قوة ثالثة، واستاء شيشيرين من التلميح الى ان الاتحاد السوفيتي قد يستفز قوة ثالثة لمهاجمته، علاوة على ذلك أراد توسيع مفهوم الحياد ليشمل أي هجوم، وفي الواقع تمت صياغة نسخة البروتوكول من قبل مسؤول صغير في وزارة الخارجية الألمانية، والتي تنص على الحياد المتبادل في حالة حدوث أي نزاع واشراك أي من السلطتين، حتى لو كان احدهما مذنباً بارتكاب اعتداء على قوة ثالثة، ومع ذلك لم تتم الموافقة على هذه النسخة من قبل ستريزمان ولم يتم ارسالها الى موسكو للنظر فيه[٣٥].

خلال شهر اذار من عام ١٩٢٦ انتشرت الشائعات في برلين، بشأن الحسابات والتحويلات المالية الى الاتحاد السوفيتي، والتي ازعجت جداً المؤسسة العسكرية الالمانية لأنها حافظت على سرية تلك المعلومات لعدة سنوات[٣٦]، وخشية من كشف معلومات اكثر خطورة لاسيما نشاطاتها العسكرية في الاتحاد السوفيتي، أدت إمكانية الكشف عن شركة جيفو[٣٧] الى تصفية هذه الشركة واستبدالها بشركة جديدة، وهي شركة ويكو (Wiko)، والتي تولت كل مهام جيفو تم تحويل جميع الحسابات في البنوك الألمانية اليها، وكان العمال يتقاضون اجوراً تتراوح قيمتها (٧٠٠ – ٩٠٠) مارك الماني شهرياً، يدفع جزء منها لعائلاتهم في المانيا، وجزء منه يدفع للتأمينات ضد التسمم، ولكن عدم وصول الرواتب كاملة وبمواعيدها دفع العمال الالمان العاملين في الاتحاد السوفيتي بإحالة امرهم الى المحاكم الألمانية، ولكن ذلك الإنذار اثبت نجاحه لان المؤسسة العسكرية الالمانية خشيت من تحولها الى فضيحة سياسية، وقامت الشركة بتسديد تلك المستحقات الى أصحابها بالسرعة الممكنة[٣٨].

سعى السفير الألماني بروكدورف رانتزاو على حث وزارة الخارجية الالمانية على رسم مسار جديد في السياسة الخارجية ، عندما حث وزارة الخارجية الالمانية على رسم مسار لا لبس فيه، من خلال اخبار الحكومة السوفيتية بان التخلي الأساسي والملزم عن كل ضمان لحدود بولندا كان شرطاً اساسياً لتوقيع معاهدة الحياد الألمانية مع الاتحاد السوفيتي[٣٩].

كان من الصعب الحصول على مثل ذلك التعهد من الاتحاد السوفيتي في مواجهة الخلاف المتزايد مع بريطانيا، وكان المسؤولون في وزارة الخارجية مترددين في التعهد بعدم تخفيف المخاوف الأمنية لبولندا كوسيلة لإبعادها عن أحضان بريطانيا، وكانت موسكو على استعداد للتمييز بين حدود بولندا الشرقية والغربية، اذ كشفت مفاوضات اتفاقية الحياد ان تهديد الاتحاد السوفيتي لشرقي لوكارنو، كان بمثابة مواجهة تفاوضية لكسب اتفاقية اقوى من المانيا[٤٠].

ومع وجود مثل ذلك الاتفاق الذي كان يلوح في الأفق، رد مفوض الشؤون الخارجية شيشيرين على تهديد رانتزاو بأن ضمان الحدود الغربية لبولندا سيكون مرادفاً لإلغاء العلاقات الودية القائمة بين المانيا والاتحاد السوفيتي بقوله انه سيكون على أهبة الاستعداد لتحمل مثل هذا الضمان، ومع ذلك كانت مسألة الحدود الشرقية لبولندا اكثر تعقيداً، وهنا تميل المصالح

الألمانية السوفيتية الى الاختلاف او التباعد، بينما طالبت المانيا بالتخلي عن كل ضمان حدودي يحترم بولندا، ومن اجل ابقاءها غير منضبطة لتسوية إقليمية، ورأى الاتحاد السوفيتي ان الضمان الحدودي لبولندا هو التنازل الوحيد الذي قد يبعدها عن المجال البريطاني [٤١].

يبدو ان التوافق بين المصالح السوفيتية والألمانية أصبح معقداً بشكل متزايد، بينما كانت برلين تطالب بالعداء بين بولندا والاتحاد السوفيتي كثمن للصداقة الألمانية السوفيتية، ارادت موسكو لأسباب تكتيكية العمل مع المانيا وكذلك العيش مع بولندا بسلام، لان موقفه التفاوضي لن يكون اقوى من أي وقت مضى[٤٢]، اذ قرر السفير الالماني بروكدورف رانتزاو دفع المفاوضات الى ذروتها، وفي منتصف اذار ١٩٢٦ كرر شيشيرين تعهده بان الحكومة السوفيتية لن توافق على شرق لوكارنو، وكانت ستقبل فقط باتفاقية عدم اعتداء قصيرة من ثلاث الى خمس سنوات، كوسيلة لتأمين حدود الاتحاد السوفيتي، لكن استقرار العلاقة البولندية السوفيتية كان بالضبط هو ما تخشاه برلين، لذلك أجاب رانتزاو بجدية كبيرة ان معاهدة عدم اعتداء سوفيتية مع بولندا ستعتبر ايضاً غير متوافقة مع معاهدة الحياد المقترحة، لقد اعترفت الحكومة الألمانية بحق الاتحاد السوفياتي في تخفيف حدة الوضع على طول حدودها، ولكنها أصرت على ان هذا لا يُعرض مصالح المانيا للخطر، وخلص الى انه حتى معاهدة عدم اعتداء قصيرة المدى قد تشكل تهديداً غير مباشر لمصالح المانيا الإقليمية[٤٣].

بين وزير الخارجية الالماني ستريزمان في رسالة بالغة الأهمية الى بروكدورف رانتزاو في ٢٦ اذار ١٩٢٦ بأنه لا يمكن النظر في ابرام معاهدة المانية – سوفيتية، حتى يتم منحنا تأكيدات بأن الاتحاد السوفيتي لن يلبي الاحتياجات الأمنية لبولندا على طول حدودها الشرقية، اما من خلال اتفاقية ضمان او اتفاقية عدم اعتداء او حتى معاهدة مصالحة، بما ان الاتفاقية مكتوبة ستشكل ملحقاً سرياً لمعاهدة برلين، فقد أراد ستريزمان ضمانات شفهية فقط، واعرب عن امله في اتفاق غير مكتوب بشأن بولندا على انها جزء لا يتجزأ من تفاهم برلين[٤٤].

اوجز وزير الدولة في وزارة الخارجية الالمانية فون شوبرت في ٣٠ اذار ١٩٢٦ المطالب الألمانية الاوسع للسفير السوفيتي في برلين، وكرر ان أي ضمان سوفيتي ضمني او صريح للحدود البولندية يتعارض مع اهداف المعاهدة المقترحة، ولذلك فقد طلبت المانيا قبل التوقيع تأكيداً رسمياً بأنه لن يتم ابرام أي اتفاق لا في الوقت الحاضر ولا مستقبلاً[٤٥]، ومن

الواضح ان مثل هذا الالتزام سيضع قيوداً ضيقة على حرية الاتحاد السوفيتي في التصرف، ولقد وافق كريستنسكي ولكن في مواجهة البدائل الجديدة لمعاهدة حياد مع برلين او اتفاقية عدم اعتداء محتملة مع بولندا، ومن جانبه قال انه يريد ان يعلن بشكل إيجابي ان اعتقاده الراسخ في مثل تلك الاتفاقات لن يتم ابرامها بين الاتحاد السوفيتي وبولندا، وعلاوة على ذلك، كانت المقترحات التي قدمها جوزيف اونشليخت، للتو حول زيادة التعاون العسكري دليلاً اخر على ان الاتحاد السوفيتي لم يكن ينوي ابرام اتفاق مع بولندا(٤٦).

اعلن السفير السوفيتي كريستنسكي عن امله في ان يتم التوقيع على المعاهدة قبل ١٠ نيسان ١٩٢٦، حتى يمكن تقديمها للتصديق عليها الى اللجنة التنفيذية المركزية التي من المقرر ان يجتمع في موسكو في ذلك الوقت، واعتقد شوبرت بدوره انه يجب استشارة مجلس الوزراء الألماني، بشأن النص المنقح قبل توقيع المعاهدة، وعلى الرغم من ان كريستنسكي كان حريصا على انهاء المعاهدة، الا انه اخبر شوبرت في ١٢ نيسان ١٩٢٦ ان الاتحاد السوفيتي اصر على حذف كلمة "بدون استفزاز" من المادة الثانية، ولكن شوبرت رفض الاستسلام بحجة ان عدداً من المعاهدات الدولية، تضمنت مثل هذه الصياغة، وكان كريستنسكي مستعداً لنقل حجة شوبرت الى موسكو(٤٧).

على الرغم من ذلك اكد كريستنسكي في ١٧ نيسان ١٩٢٦، ان موسكو لا تستطيع التنازل عن تلك النقطة، وأعرب عن أمله في أن تعيد المانيا النظر في موقفها من اجل انقاذ المعاهدة، واقترح غاوس وستريزمان تغيير الصياغة من "غير مستفز" الى "على الرغم من السلوك الودي"، وأرسل بروكدورف برقية الى برلين مفادها ان ماكسيم ليتفينوف (Maxim Litvinov) (٤٨)، قد وافق على الصياغة الجديدة، وكان لدى كريستنسكي تفويض لتوقيع المعاهدة مع ستريزمان في برلين(٤٩).

وجدت المانيا انه من الضروري احياء معاهدة رابالو في نيسان ١٩٢٦، من خلال معاهدة برلين و ذلك الامر يثبت ان التعاون السياسي مع موسكو كان مفيداً جداً لألمانيا، ومع ذلك لم يكن هذا تعاوناً سياسيا وثيقا، ولكنه كان بمثابة شراكة رائعة، وكانت هذه الشراكة لا تزال ناجحة(٥٠).

اعتمد التعاون السياسي بين الدولتين بشكل وثيق على الاتصالات العسكرية بين القيادة العسكرية الالمانية والجيش الأحمر السوفيتي، واعتبرت برلين وموسكو الارتباط العسكري مهما جدا للغاية، وكان القادة السوفييت دائما يولون اهتمامهم المطلق لاحتياجات الجيش الأحمر السوفيتي، وعدوا الجيش احد الركائز الاساسية للنظام السوفيتي، وكانوا متحمسين للغاية للتعاون مع الجيش الألماني لتطويره، ومكنهم هذا التعاون من اعادة بناء صناعة الاسلحة السوفيتية (زلاتؤوست، تولا، لينينغراد)، وتدريب افرادها العسكريين في ليبيتسك وقازان وسافاتور[٥١].

قد هيمنت المطالب الألمانية بمقعد دائم في المجلس على الشؤون الخارجية خلال عام ١٩٢٦، اذ قدمت كل من البرازيل وبولندا مطالب متطابقة، مما اجبر ستريزمان على إعادة تركيز الطاقات الألمانية لمنع بولندا من الحصول على مقعد دائم، لقد غير التكتيكات بمهارة بالتناوب بين التنازل والتهديد في جلسة المجلس في آذار ١٩٢٦، اذ لم يتم قبول مطلبه بمقعد دائم على الفور، ومن ثم غادر وزير الخارجية الألماني ستريزمان جنيف وبشكل واضح، وفي غضون أيام زاد الضغط على القوى الغربية بإيماءة اكثر تعبيراً[٥٢]، وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٦، تم التوقيع أخير على معاهدة المانية سوفيتية في برلين، ووقع عليها كريستنسكي وستريزمان الذي لعب ورقته الرابحة من خلال إعادة تأكيد على روح رابالو وسميت المعاهدة بـ "معاهدة برلين"، والتي يشار اليها باسم "معاهدة الصداقة والحياد"[٥٣].

كانت السمة البارزة لمعاهدة برلين ١٩٢٦، هي إعادة تكرار لمعاهدة رابالو، وانها لم تساهم بطرح أي عنصر او عامل جديد، تكمن الأهمية الكاملة للمعاهدة في حقيقة ان الافتراضات المسبقة لرابالو كانت اكثر دقة بشكل ملموس، كان ذلك يعني ان شروط الحياد الألماني تم تحديدها بشكل كامل، فيما يتعلق بالسياسة السوفيتية نفسها[٥٤]، فان المعاهدة الجديدة لا تعني أي تغيير، وقد نصت بنود المعاهدة ان المادة الأولى تؤكد استمرار العلاقات السوفيتية الألمانية المستندة مسبقاً الى رابالو، وان كلا الحكومتين ستبدي تعاوناً ودياً، من اجل تعزيز التفاهم فيما يتعلق بجميع المسائل السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مشترك على بلديهما، وتنص المادة الثانية على انه اذا تعرض أي من الطرفين للهجوم، فان الطرف الاخر يظل على الحياد، وتلزم المادة الثالثة كل طرف بعدم المشاركة في أي مقاطعة اقتصادية او

مالية للطرف الأخر، وبموجب المادة الرابعة فان تلك المعاهدة من المقرر ان تظل المعاهدة سارية لمدة خمس سنوات[٥٥]، ونص البروتوكول الملحق على ان:

(١) المعاهدة كانت مساهمة أساسية في السلام العالمي،

(٢) ان عضوية المانيا في عصبة الأمم لن تلزمها باي طريقة يمكن تصورها باتخاذ أي اجراء غير ودي او عدائي ضد الاتحاد السوفيتي، في الوقت فسه ستلتزم المانيا بأقصى درجات الحياد[٥٦].

ثالثاً: – اثر معاهدة برلين في العلاقات بين المانيا والاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٢٦

كانت معاهدة برلين بين المانيا والاتحاد السوفيتي الموقعة في ٢٤ نيسان ١٩٢٦، بمثابة رد على المادة (١٦)، كانت المبادرة ملكاً للسوفييت، مباشرة بعد ان أبلغت المانيا موسكو بطلبها لعضوية العصبة[٥٧].

كان رد الفعل الأول على اخبار المعاهدة بين المانيا الاتحاد لسوفيتي في لندن مستقراً ، مقارنة الى العاصفة الصغيرة التي اثارتها في باريس، اذ فسرت على انها انتصار للدبلوماسية السوفيتية، ولكن عندما تم نشر المعاهدة كاملة في ٢٧ نيسان ١٩٢٦، حتى الفرنسيون تصالحوا معها لجميع المقاصد والاغراض، يبدو ان الاتفاقية لم تسهم باي شيء جديدة باستثناء إعادة تعريف اكثر دقة لافتراضات رابالو، اخبر وزير الخارجية الفرنسي بريائد ستريزمان "ان المعاهدة لن تمنعه من الانضمام الى صفوفه حتى الان" فيما يتعلق بدخول المانيا الى العصبة[٥٨]، في بعض الدوائر الغربية ولاسيما في الصحافة، كان يشتبه في ان بروتوكولاً عسكرياً سرياً كان الملحق بالمعاهدة، وفي بيان معد للصحافة نفى ستريزمان بهدوء هذه المزاعم، وكان هناك حديث عن احتمال وجود اتفاقية سرية بين المانيا والاتحاد السوفيتي، قد تم انكار ذلك كثيراً وتابع وزير الخارجية الالماني ستريزمان ان على المانيا ان تمارس سياسات خارجية تجاه كل من الشرق والغرب، ولكن هذا لا يعني ان سياستها ذات اتجاهين هي "سياسة التعامل المزدوج"، قلة من الناس شككوا في صدق كلام ستريزمان، أولئك الذين لم يتم الاصغاء اليهم[٥٩].

عندما نريد تقييم المعاهدة فإنها كانت انتصاراً دبلوماسياً سوفيتياً، اذ اكدت حياد المانيا المستمر تجاه الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه؛ وضعت السياسة الألمانية على قدم

المساوة وعززت موقعها الدولي، لقد تمت الموافقة عليها بالإجماع، من قبل لجنة الشؤون الخارجية في الرايخستاغ، على الجانب الاخر، ابلغ ليتفينوف اللجنة التنفيذية المركزية بـ "الرضا البالغ"، بشأن معاهدة برلين التي تمت الموافقة عليها بالإجماع بالطبع، كان كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا راضياً عن انجازهما(٦٠).

أعطت برلين ايضاً إشارة الى توجيه السياسة الخارجية والاقتصادية نحو انه لن يتم رفض الغرب وان كان متصلاً بخيار الشرق، ولذلك فان سياسة التوازن بين الشرق والغرب تهدف الى استكمال انضمام المانيا الى عصبة الأمم بإشارة مماثلة تجاه موسكو، من اجل مواجهة مخاوف القيادة السوفيتية، ان تصبح المانيا بالتالي الى معادية للسوفييت، وتشارك جبهة القوى الغربية العظمى للمواجهة في معاهدة برلين الموقعة في ٢٤ نيسان ١٩٢٦، تم تأكيد العلاقات "الودية" السابقة بين الدول وفقاً لذلك تم الاتفاق على التزام الحياد بين الطرفين(٦١).

ابرمت معاهدة برلين في وقت اصبح فيه المكون الاقتصادي اكبر فاعلية من ذي قبل في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا، والسبب في ذلك يكمن من ناحية في حقيقة ان الانتقال الى فترة إعادة البناء الاشتراكي للاقتصاد الوطني في عام ١٩٢٦، حدث في الاتحاد السوفيتي، والذي اثبت ان التصنيع الاشتراكي هو محورها، وكان لهذه العملية بطبيعة الحال اثار كبيرة على تجارة الاتحاد السوفيتي مع المانيا، ولكن في الوقت نفسه، أدى ذلك الى اهتمام الدوائر الاقتصادية في البلدان الرأسمالية بالتجارة مع الاتحاد السوفيتي(٦٢).

اضطر المسؤولون في الحكومة الالمانية في صيف عام ١٩٢٦، إلى إدراك الفجوة المتسعة بين آمالهم المبهجة لاتفاق نيسان١٩٢٦ والوضع القاتم او الكئيب في الاتحاد السوفيتي، اذ بدأوا في إعادة تقييم علاقاتهم مع الشرق في نقاش طويل شارك فيه العديد من الأعضاء الرئيسيين في القسم الشرقي والسفارة الألمانية في موسكو، لقد بدأ النقاش بعد وقت قصير من إبرام معاهدة برلين، لقد أتسمت النقاشات بحرية حول جميع العلاقات المعقدة مع الاتحاد السوفيتي، ويمكن وصفها بأنها استئناف للنقاش حول التوجهات الخارجية لألمانيا التي أجريت خلال مفاوضات لوكارنو، كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في الاتحاد السوفياتي مناسبة للنقاش(٦٣).

في وقت مبكر من أب ١٩٢٦، كان رانتزاو قد حث ستريزمان على دراسة العواقب المحتملة على ألمانيا نتيجة الانقسام بين لندن وموسكو، ومناقشة الأمر مع شيشيرين، ومع ذلك، فقد أهدر وزير الخارجية الفرصة لإثارة السؤال عندما زار شيشيرين برلين في ايلول، ولم يكن الموضوع تحت الدراسة المنهجية بعد، لقد كانت وزارة الخارجية بشكل عام غير مرتاحة بشأن الانجراف في السياسة السوفيتية ولكن لم يكن لديها سوى القليل من الاقتراحات حول كيفية وقف ذلك الانجراف؛ أثبتت معاهدة برلين أنها خطوة ماهرة لكل من المانيا والاتحاد السوفيتي، إذ أنها عززت يد الاتحاد السوفيتي في اوروبا، وادت إلى انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٦[٦٤].

لقد انعكس هذا الهدف المحدود او المقيد في رد ألمانيا على مفاوضات الاتحاد السوفيتي مع فرنسا وبولندا، ان السياسة الالمانية قبلت وكما تم الإعلان عنها في سلسلة من المحادثات الدبلوماسية، معاهدة عدم اعتداء ثنائية بين فرنسا والاتحاد السوفيتي من حيث المبدأ، لكن الاتفاق متعدد الأطراف الذي يضم الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبولندا وربما رومانيا، وُصف بأنه غير متوافق مع معاهدة برلين، ومن غير المقبول أيضًا اتفاقية عدم اعتداء سوفيتية بولندية منفصلة تضمنت ضمانة لحدود ألمانيا مع بولندا[٦٥].

أظهرت معاهدة برلين للدول الغربية ان المانيا على الرغم من التزامها الراسخ اتجاه اتفاقية لوكارنو، لم تكن المانيا مستعدة تماما للتضحية بعلاقاتها الشرقية من أجل اتفاق غربي، في حين أن المانيا لم تنجح في لعب ورقة المساومة هذه لتسريع المراجعة، إلا أن وجدوها جعل السياسيين الغربيين أكثر حرصا في قراراتهم، وذكرت معاهدة برلين القوى الغربية بأنه لايزال هناك عنصر محتمل للمشاكل بشأنه ان يضر بالجميع و لا يفيدهم، كما كانت الاتفاقية بمثابة تذكير ثابت للحلفاء بأن علاقتهم الثنائية مع الاتحاد السوفيتي سيكون لها تأثير على الغرب، وربما تأثير رد فعل من المانيا ومع ذلك فأن الجمع بين اتفاقية لوكارنو ومعاهدة برلين كان من الممكن أن يكون مفيدا لجميع الأطراف[٦٦].

ان العلاقات الجيدة بين المانيا والاتحاد السوفيتي خدمت أيضا المصالح الالمانية، وكانت معاهدة برلين حينئذ تنازلاً ضرورياً للاتحاد السوفيتي، ولم يكن فون شوبرت يشير إلى شيشيرين ان الوقت المناسب لمعاهدة بعيدة المدى أرادها الإتحاد السوفيتي، وسواء نظر

شوبرت او ستريزمان بجدية إلى العلاقة الوثيقة مع الإتحاد السوفيتي في المستقبل المشكوك فيه للغاية، كان ستريزمان يأمل بدلا من ذلك ان تتمكن المانيا يومً ما من استخدام موقعها كوسيط بين شرق وغرب المانيا، لكن يجب أن تكون مطالبة المانيا هي تلك النقطة الأساسية في تحقيق التوازن الصحيح بين مصالحها في الغرب والشرق، والحفاظ على استقلالها وتوازنها بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية(٦٧).

الخاتمة

١. يتبين من خلال البحث ان الاتحاد السوفيتي تمكن من الضغط على المانيا من اجل توقيع معاهدة برلين في ٢٤ نيسان ١٩٢٦، والتي اعادت العلاقات بينهما الى مسارها الطبيعية، كما ازالت الغموض الذي رافقها خلال المدة الماضية خلال استغلال موسكو للبطاقة البولندية في الخلافات الألمانية البولندية خلال تلك المدة.
٢. كانت معاهدة برلين أساس لروح رابالو، وعززت العلاقة بين الطرفين.
٣. بموجب المعاهدة الجديدة تم الاتفاق بين المانيا والاتحاد السوفيتي على مبدأ الحياد بين الطرفين اذا ما تم مهاجمة اي طرف من قبل طرف ثالث.
٤. كما تعهدت كل من المانيا والاتحاد السوفيتي على ضرورة التعاون في العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينهما، وكذلك استمرار التعاون العسكري والتقني الصناعي.
٥. ان محاولة برلين الانضمام الى عصبة الأمم هذا لا يعني الاضرار بالعلاقة مع موسكو اذ تم تعزيز ذلك من خلال معاهدة برلين من اجل التوازن في سياسة المانيا بين الشرق والغرب وكذلك الحفاظ على العلاقات العسكرية السرية بين المانيا والاتحاد السوفيتي.

The Effect of Berlin Treaty on German-Soviet Relations in 1926

Keywords / Treaty of Berlin - Germany - Soviet Union
An Extracted Research Paper from Thesis submitted by

Researcher
Laith Saleh Abdul Saleh
University of Diyala - College of Education for Humanities
Supervised by
(.Prof. Wissam Ali Thabet (Ph.D
University of Diyala - College of Education for Humanities

Abstract

The issue of restoring German relations with the Soviet Union in the light of Locarno Treaty and the commitment to join the League of Nations posed another challenge, as the researcher sought to follow up those relations between Germany and the Soviet Union, through the signing of the Berlin Treaty in 1926.

The idea of the research came to follow the course of those German-Soviet relations, as the research aimed to shed light on the Treaty of Berlin, after the failure of Germany's negotiations with Western countries to join the League of Nations. However, the Treaty of Berlin preserved the spirit of the Treaty of Rapallo, as well as contributed to strengthening the economic and political ties between the two countries.

الهوامش والمصادر

(١) كريستنسكي (١٨٨٣ – ١٩٣٨): دبلوماسي روسي ولد في عام ١٨٨٣، انتمى الى الحركة الثورية في عام ١٩٠١، وانضم الى البلاشفة في عام ١٩٠٧، واصبح سفير السوفييت في المانيا من عام (١٩٢١ – ١٩٣٠)، ومثل مصالح الحكومة واكتسب احترام الالمان لالتزامه بسياسة التعايش الودي، وتوفي في عام ١٩٣٨. ينظر:

Marlene Struger, Nikolai Nikolaievich Krestinsky and Soviet – German Rwlations 1921 – 1930, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy History, University of Wisconsin, 1973.

(٢) غوستاف ستريزمان (١٨٧٨ – ١٩٢٩): سياسي الماني ولد في برلين عام ١٨٧٨، التحق بالمدرسة البروتستانتية في برلين منذ عام ١٨٨٢، وانضم الى حزب الاحرار الوطني الألماني عام ١٩٠٣، خلال ١٢ عاماً اصبح زعيماً للحزب ثم ترك الحزب والف حزباً خاصاً به عرف بحزب الشعب الألماني عام ١٩١٨، واصبح عضواً في الرايخستاغ للمرة الأولى عام ١٩٠٧، ثم عضواً في الرايخستاغ للمرة الثانية خلال الأعوام (١٩٢٣ – ١٩٢٩)، حصل على جائزة نوبل للسلام بعد توليه منصب مستشار المانيا، كان له دوراً مهماً في عقد معاهدة لوكارنو عام ١٩٢٥، التي سمحت لألمانيا بدخول عصبة الأمم وتوفي عام ١٩٢٩. ينظر:

لؤي توفيق حسن، غوستاف ستريزمان واثره في السياسة الألمانية ١٨٧٨ – ١٩٢٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠١٥؛

Henry Ashby Turner, JR., Stresemann and the Politics of the Weimar Republic, Princeton University Press, New Jersey , 1963, pp 3 – 15.

(٣) الرايخستاغ: اسم يطلق على البرلمان الألماني الاتحادي في برلين والذي افتتح جلساته في عام ١٨٧١، واستمر حتى عام ١٩٤٥. ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 9,Chicago, 1986,p.1007.

)[4](Harrey Leonard Dyck, Weimar Germany & Soviet Russia 1926 – 1933 A Study in Diploma tic Instability, London, 1966, pp 14 – 15.

(٥) بروكدورف رانتزاو (١٨٦٩ – ١٩٢٨): دبلوماسي الماني ولد في شيلسفيغ وهو من أصول دنماركية، وعمل لمدة ثلاث سنوات كضابط في السلك العسكري، وبعدها التحق بالسلك الدبلوماسي وعين ملحقاً في عام ١٨٩٤ في وزارة الخارجية، وكان اول وزير خارجية لجمهورية فايمار، ومثل الوفد الألماني في التوقيع على معاهدة فرساي، وعين في ١٩٢٢ اول سفير لجمهورية فايمار في الاتحاد السوفيتي، وتوفي في برلين في ٨ أيلول عام ١٩٢٨. ينظر:

C. Paul Vincent, A Historical Dictionary of Germany's Weimar Republic 1918_1933, GreenwoodPress , London, 1997, pp 50 – 51.

(٦) جورجي شيشيرين (١٨٧٢ – ١٩٣٦): سياسي سوفيتي ولد في ١٢ تشرين الثاني في كارول في مقاطعة تامبوف، وتم تعيينه مفوضاً للشؤون الخارجية خلال الأعوام (١٩١٨ – ١٩٣٠)، وسعى الى إقامة علاقات سلمية مع القوى العظمى، شارك في عام ١٩٢٢ في مؤتمر جنوى، ومع المانيا وقع اتفاقية رابالو عام ١٩٢٢، ومعاهدة برلين في عام ١٩٢٦، وتوقف عن إدارة شؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨ بسبب مرضه، وحل محله رسمياً ليتفينوف كمفوض اجنبي في عام ١٩٣٠، وتوفي في عام ١٩٣٦. ينظر:

Encyclopedia Of Russia History, New York, 2004, Vol. 1, pp 246 – 247.

)[7](Marlene Strger, op. cit, p 173; Kurt Rosenbaum, Community of Fate German – Soviet Diplomatic Relations 1922 – 1928, Syracuse University Press, New York, 1965, 188.

)[8](Gunter Rosenfeld, Sowjetrussland und Deutschl and 1917 – 1922, 2nd edn, Cologne, 1984, pp 170 - 173.

(٩) اريستيدبريان (١٨٦٢ – ١٩٣٢): سياسي فرنسي اشتراكي، ولد عام ١٨٦٢، درس القانون واصبح مولعاً بالسياسة بحركات التحرير في وقت مبكر من عمره، وفي عام ١٨٩٤ كان احد القادة الذين اسسوا الحزب الاشتراكي الفرنسي، وعمل في الصحافة، واصبح وزيراً للعدل في عام ١٩٠٨، وتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٠٩، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع ستريسمان عام ١٩٢٦، وتوفي في باريس في ٧ اذار ١٩٣٢. ينظر:

Hutchinson’s New 20th Century Encyclopedia, London, 1964, pp 166 – 167.

)[10](Gerald freund, Unholy Alliance Russia – German Relations from the Trgaty of Brest – Litovsk to the Treaty of Berlin, London, 1957, p 275.

)[11](Ruth Henig, The Weimar Republic 1919 – 1939, London and New York, 1998, p 46.

)[12](Lionel Kochan, Russia and the Weimar Republic, Bowes and Bowes Publishers Limited, Cambridge, 1954, p 115.

([13]) Marlen Struger, op. cit, p 181.

([14]) William Young, German Diplomatic Relations 1871 – 1945 The Wilhelmstrasse and the formeulation of foreign policy, New York, 2006, p 68.

(١٥) بيريزكين، زيمسكوف، ايفاشين، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي١٩١٧_١٩٤٥،ج١، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص ٢٧٢.

)[16](Gerald Freunf, op. cit, p 277.

)[17](Ruth Fischer, Stalin and German Communism A Study in the Origins of the State Party, Harvard University Press, Cambridge, U.S.A, 1948, p 528.

([18]) Hans W. GatzkeSource, Russo-German Military Collaboration During the Weimar Republic, The American Historical Review, Vol. 63, No. 3, Oxford University Press, (Apr., 1958), p 578.
([19]) Akten Zur Deustschen Auswärtigen politik 1918 – 1945, Aus Dem Archiv Des Auswärtigen Am tes, Bd: B, 1, Göttingen, 1967, Der Bostschafter in Moskau Graf von Brockdor, Berlin, an der staa tssekretärdes Auswärtigen Amts Von Schubert, Berlin, Nu – 43, Januar 21, 1926, pp 130 - 131.
([20]) Gunter Rosenfeld, Sowjetrussland und Deutschl and 1917 – 1922, p 173.
)[21](Hanw. Gatzka, op. cit, p 579.
([٢٢]) هانز فون سيكت (١٨٦٦ – ١٩٣٦): قائد عسكري الماني ولد في مدينة شيلزويغ (Schleswig) من اسرة نبيلة ذات تقاليد عسكرية، وفي سن التاسعة عشر انضم الى فوج الحرس المتمركز في برلين، واصبح قائد سرية في دوسلدورف عام ١٩٠٢، وبعدها ضابط اركان في الفرقة الرابعة في برومبيرغ، وتم تعيينه في عام ١٩٠٦ في هيئة الاركان العامة في برلين، كما شغل منصب رئيس اركان فيلق جيش براندنبورغ الثالث، وتوفي في ٢٧ كانون الأول ١٩٣٦. ينظر:
The New Encyclopedia Britannica, Vol. 10, London, 1965, p 602.
)[23](Gustav Hilger Alfred G. Meyer, The incompatible Allies A Memoir_History OF German_ Soviet Relations 1918_1941, The Macmillan Company, New York, 1953,p.203 ; Von Manfred Ziedler, Reichswehr und Rote Armee 1920 – 1933 Wege und Statioen Einer Ungewohnlichen Zusammenarbeit, 2. Auflage, R. Olden bourg Verlag Munchen, 1994,p 96.
)[24](Hans, W. Gatzke, op. cit, pp 580 – 581.

)[25](Stephanie Salzmann, Great Britain Germany and the Soviet Union Rapallo and After 1922_1934, The Boydell Press, New York, 2003,p 69.
)[26](F. L. Carsten, The Reichswehr and Politics 1918_1933, Oxford University Press, London,1966,p.23; Harvey Leonard, op.cit,p.97.
)[27](Olaf Groehler, Selbstmorderische Allianz Deutsch – Russische Militarbeziehungen 1920 – 1941, Vision Verlag, Berlin, 1992p.44.
)[28](Zara Steiner, the lights That Failed Eurpean International History 1919 – 1933, Oxford University Press, New York, 2005, pp. 540-541.
)[29](Kurt Rosenbaum, op. cit, p 203.
([٣٠]) هانز لوثر (١٨٧٩ – ١٩٦٢): سياسي الماني ولد في عام ١٨٧٩، ودرس القانون وحصل على الدكتوراه في عام ١٩٠٤، وانضم الى مجلس مدينة (ماغدبورغ) في عام ١٩٢٥، وبعد ذلك تفاوض على معاهدة الصداقة في نيسان ١٩٢٦ مع الاتحاد السوفيتي، وفي اذار ١٩٣٠ خلف شاخت في منصب رئيس (بنك الرايخ)، وعمل سفيراً لألمانيا النازية في وانشطن من ١٩٣٣ – ١٩٣٧، توفي في عام ١٩٦٢. ينظر:
C. Paul Vincent, op. cit, p 293 – 294.
)[31](Gerald Freund, op. cit, p 276.
)[32](Ibid, p 277.
([٣٣]) المادة (١٦): اذا لجأ أي طرف او عضو في عصبة الأمم إلى الحرب متجاهلاً احكام الميثاق وخاصة المواد (١٢، ١٣، ١٥) فان هذه الحرب تعتبر ضد جميع الأعضاء في العصبة، وعليه تتخذ الإجراءات لتأديب الطرف المعتدي وتتمثل هذه الإجراءات بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وإيقاف المساعدات باعتبارها منتهكة لأحكام الميثاق وفي حالة عدم انصياع تلك الدولة فعلى مجلس العصبة ان يتخذ الإجراءات لاستخدام القوة العسكرية ضد الدولة المعتدية. ينظر:

عماد هادي عبد علي، موقف بريطانيا من التسلح الألماني ١٩٣٣ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص ٥٦.

)[34](Kurt Rosenbaum, op. cit, p 203 – 204.

)[35](Ibid, p 204.

)[36](Cecil F. Melville, The Russian Face of Germany an Account of the secret Military Relation Between the German and Soviet – Russian Governments, London, 1933, p 88.

(٣٧) شركة جيفو: هي شركة ألمانية تم تشكيلها بعد المحادثات السرية في برلين في نهاية عام ١٩٢١، بين ممثلين عن روسيا السوفيتية وعدد من ضباط الجيش الالماني ، وهي شركة تجارية تحمل اسم جيفو(Gefu) لتعزيز المشاريع التجارية والصناعية ،ولها مراكز في عاصمتي البلدين،والتي تأسست كشركة تمويه للشركات الالمانية التي كانت مهتمة بإنشاء مصانع الأسلحة العسكرية في روسيا السوفيتية ،وكذلك لإنتاج المواد المحظورة على المانيا في معاهدة فرساي،وفي عام ١٩٢٣ ترأس الرائد فريتز تشونكي هذه الشركة.ينظر:

George W.F.Hallgarten, General Hans Von Seeckt and Russia 1920_1922,The Journal of Modern History, Vol.21,No.1,University of Chicago Press, (Mar,1949),pp.31_32

)[38](Ibid,p.90.

)[39](Harvey Leonard, op. cit, p 33.

)[40](Josef Korbel, Poland Between East and West Soviet and German Diplomacy Toward Poland 1919 – 1933, Princeton University Press, Princeton, 1963, p 191.

)[41](Von Wolfgang Michalka und Gottfrird Niedhart,Deutsche Geschichte 1918_1933 Dokumente Zur Innen_und AuBenpolitik,Fischer Taschenbuch Verlag, Frankfurt, 1992,p.113.

)[42](Ruth Fischer, op. cit, p 534; Stephanie Salzman, op. cit, p 70.

)[43](Theodor Schieder, Die probleme des Rapallo _vertrags Eine Studie über Die Deutschen _russischen Beziehungen 1922_1926, Arbeitsgemeinschaft Für Forschung Des Landes Nordrhein _Westfalen, Geisteswissens Chaften, Heft 43, Köln Usw,1956,pp. 71_72.

)[44](Rolf – Dieter Müller, Das Tor Zur Weltmacht Die Bedeutung der Sowjechan den Welkriegen, fur Deutsche Wirtsehafts – und Rüstung spolitik Zwischen den welkriegen, Harald Boldt Verlag, Boppard, 1984, pp 160 – 161.

)[45](E.H.Carr, Internationl Relations Between the Two World Wars 1919_1939, Macmillan,London,1947, p 95.

)[46](Marshall M. Lee Wolfgang Michalka, German Foreign policy 1917_1933 Continuity or Break,St. Martin's Press,New York, 1987,pp.87_88.

)[47](Robert M. Slusser Jan. F. Trisha, A Calendr of Soviet Treaties 1917 – 1957, Stand ford University Presse, California,1959, pp 403 – 404.

(٤٨) ماكسيم ليتيفينوف (١٨٧٦ – ١٩٥١): بلشفي ودبلوماسي سوفيتي بارز ومفوض للشؤون الخارجية، ولد في ابيالیستوك وهي مدينة صغيرة في بولندا، انظم الى الحركة الاشتراكية في تسعينيات القرن التاسع عشر، وانحاز الى لينين، عندما انقسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى فصائل بلشفية ومناشفة، خلال ثورة تشرين الأول خدم لفترة وجيزة كممثل للسوفييت في لندن، لكن طرد من بريطانيا بسبب الأنشطة الثورية، في تشرين الأول ١٩١٨، في موسكو اصبح نائب المفوض للشؤون الخارجية وكثيراً ما تفاوض مع القوى الغربية بشأن العلاقات الدبلوماسية الطبيعية. توفي في ١٩٥١. ينظر:

Encyclopedia of Russian History , Vol.2, New York, 2004, pp 865_866.
)[49](Kurt Rosenbaum, op. cit, p.211.
)[50](Emanual Goldberg,Soviet _German Relations 1918_1926, AThesis is Submitted For the Master of Arts Degree, History Department, University of Ottawa, Canada, 1966, p 104.
)[51](Rolf – Dieter Muller, op. cit, p 172.

) [52](Louis Fischer, The Soviets in World Affairs A History of the Relations Between the Soviet Union and the Rest of the world 1917 – 1929, princeton university press, New York, 1960,p.436; Theodor Schieder, op. cit, p 71; Gustuv Stresemann, Essay and Speeches on various Subjects, preface by Austen chamberlain K.G Mp.,Libraries Press, New York,1968,pp.260_261.
)[53](Lionel Kochan, op. cit, p 116; J. W. Garner, The Russo – German Treaty, The American Journal of international Law Vol. 20, No. 3, Combridge University Press, (July, 1929), pp 530 – 531.
)[54](Harvey Leonard, op. cit, p 13; Robert Gerwarth, The Bismarck Myth Weimar Germany and the Legacy of the Iron Chancellor, Oxford University Press, New York, 2005, p 101.
)[55](Arnold J. Toynobee, Survey of International Affairs 1927, Oxford University Press, London, 1929, p 549.
)[56](Emanual Goldberg, op. cit, p 80.
)[57](Louis Fischer, op. cit, p 436; Gustav Stresemann, op. cit, 260 – 261.
)[58](The Observer, April 25,1926 ;Gerald Freund, op. cit, p 278.
)[59](Kurt Rosenbaum,op.cit .p 155.
)[60](Emanual Goldberg, op. cit, p 81.
([61]) ROIf_Dieter Muller,op.cit,pp.149_150.
([62]) Idib, p 150.
([63]) Haupman Hermann,op.cit,pp.62-63.
([64]) Hauptman Hermann ,The Rise and Fall of The Luftwaffe, Fonthill Media LLC, London, 2012, pp 62-63; George Vernadsky , A History of Russia , Cumberiege Oxford University Press, London, 1944,pp. 314_315.
([65]) Harvey Leonard, op. cit, p 42.
([66]) Stephanie Salzmann, op. cit,p.76.
([67]) Zara Steiner, op.cit, .pp.541_542.